

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

كلية الحقوق

بالشراكة مع

جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة

كلية الشريعة و الاقتصاد

تنظمان ملتقى وطني حول :

السياسة الجنائية لمكافحة جرائم

المخدرات في الجزائر

ليومي 23 و 24 أكتوبر 2017

بكلية الشريعة و الاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة

الرئيسين الشرفيين للملتقى : أ.د جكون عبد الحميد، رئيس جامعة الإخوة منتوري و

أ.د السعيد دراجي، رئيس جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة

مديري الملتقى : أ.د طاشور عبد الحفيظ، عميد كلية الحقوق، قسنطينة

أ.د لدرع كمال، عميد كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد

القادر، قسنطينة

رئيس اللجنة العلمية : د.زواش ربيعة، كلية الحقوق، قسنطينة

د. بن عبد القادر زهرة، كلية الاقتصاد و الشريعة، قسنطينة

رئيس اللجنة التنظيمية : د. زنات مريم، كلية الحقوق، قسنطينة

إشكالية الملتقى :

تعتبر مشكلة انتشار المخدرات و تداولها و تعاطيها و اتساع دائرة الإدمان عليها من أخطر آثار الدمار الذي يهدد الإنسان في معظم دول العالم يوما بعد يوم و تتمثل هذه الخطورة في الطبيعة السرية التي تتسم بها هذه الأنشطة و التي تبدأ بالزراعة و الإنتاج مروراً بالترويج ثم التعاطي و الإدمان الذي يؤدي إلى إهدار الصحة العامة للإفراد و تفكيك الأسر و زيادة معدلات الجريمة بالإضافة إلى تحول موارد كثيرة بشرية و مالية عن التنمية الاجتماعية و الاقتصادية إلى عمليات مكافحة المخدرات.

فالاتفاقيات الدولية للرقابة على المخدرات تؤكد أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية يعتبر نشاطاً إجرامياً دولياً يتطلب التصدي له بفعالية من أجل وقاية الإنسانية من أخطاره المدمرة.

إن الانعكاسات السلبية لمشكلة المخدرات و المؤثرات العقلية تظهر في جوانب متعددة و متنوعة من أهمها، على الصعيد الاقتصادي، تستنزف هذه الظاهرة أموالاً باهظة تنفق على علاج المدمنين و على المصحات و المؤسسات المخصصة بذلك (أجهزة تأهيل المدمنين) و على هيئات مكافحتها من أمن وطني، درك وطني و جمارك و العدالة في سبيل ضبط جرائمها و ملاحقة المتهمين و مدهمتهم ثم الإنفاق عليهم في المؤسسات العقابية بدل توجيه هذه الأموال إلى التنمية و دفع عجلة الإنتاج، بالإضافة إلى أن المدمن شخص محطم جسدياً نفسياً و أخلاقياً و بالتالي فاقد الرغبة في أداء العمل و هذا العجز يمثل بذاته قوة إنتاجية مفقودة، أما على الصعيد الاجتماعي، يؤثر الإدمان على المجتمع حيث يفسد الفرد الذي يعد حجر الأساس في بناء الأسرة و هذه الأخيرة تمثل بدورها القاعدة الأساسية للمجتمع، و الإدمان في أغلب الأحيان.

يؤدي إلى تفكك الأسر و انحرافها و ما يتبع ذلك من الآفات الاجتماعية كازدياد نسب الطلاق و التسرب المدرسي بهروب الأبناء من المنازل و ما يترتب من جرائم التسول و التشرد. و كلها تؤدي إلى اختلال التضامن الاجتماعي بأكمله.

هذه الأسباب و غيرها التي مكنتنا من الوقوف على الآثار السلبية لظاهرة المخدرات بحيث أصبحت مواجهتها ضرورة يملئها واجب المحافظة على قيم و طاقات المجتمع، كالمجتمع الجزائري الذي يتطلع إلى البناء و التطور، و واجب حماية قدراته و حيوية شبابه من أضرارها.

و إذا كانت هذه المجاهدة تتسع لتشمل ميادين عديدة منها التعليمي و الثقافي و الإعلامي و الديني و الاقتصادي، فإن التشريع يبقى من أهم ميادين هذه المجاهدة حيث يقوم بتجريم الأفعال المتصلة بهذا النشاط و العقاب عليها يكون بدوره كقوة ردة أساسية في مواجهة هذا الخطر و هذا ما يعرف بالسياسة الجنائية، و على هذا الأساس فسيكون هدف هذا الملتقى هو الكشف عن السياسة الجنائية المنتهجة لمكافحة جرائم المخدرات في الجزائر، و بالتالي إلى إبراز الآثار السلبية لمشكلة المخدرات على جميع المستويات فهي تهدد الثروة البشرية في الجزائر في نسيجها الاجتماعي و بنائها الاقتصادي و استقرارها الأمني، كما يهدف إلى توضيح الآليات القانونية الموضوعية و الإجرائية التي تبناها المشرع الجزائري في مكافحة جرائم المخدرات، و تسليط الضوء على أهمية اعتماد المشرع الجزائري على سياسة جنائية مترابطة و متكاملة تعتمد على محاور رئيسية ثلاث وهي محور الوقاية، محور المكافحة و محور العلاج، للوصول في الأخير الوقوف على مدى نجاعة سياسة المشرع الجزائري المعتمدة في مجاهدة خطر المخدرات.

محاوړ الملتقى

الحوړ الأول/ ظاهرة المخدرات في الجزائر و التطور التشريعي في مكافحتها

- مفاهيم عامة حول المخدرات.
 - حجم ظاهرة المخدرات في الجزائر.
 - التطور التشريعي في مكافحة المخدرات على الصعيدين الدولي و الوطني.
- ### الحوړ الثاني/ السياسة التجريمية و العقابية المقررة في جرائم المخدرات
- السياسة التجريمية في التعامل مع المخدرات.
 - السياسة العقابية المقررة لمكافحة جرائم المخدرات.

الحوړ الثالث / السياسة الاجرائية في مكافحة المخدرات

- توسيع الضبط القضائي.
- توسيع اختصاص الهيئات القضائية.
- الاجراءات الاستثنائية المقررة في جرائم المخدرات.

الحوړ الرابع / آليات التصدي لجرائم المخدرات

- التدابير العلاجية للتكفل بالمدمنين.
- الواقع الفعلي للمدمن في الجزائر.
- مدى فعالية الوسائل و المؤسسات المرصودة لمكافحة جرائم المخدرات (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات - المخطط التوجيهي لمكافحة المخدرات).

تواريخ مهمة :

- آخر أجل لاستلام الملخصات يكون يوم 31 أوت 2017
- الرد على الملخصات المقبولة يكون يوم 09 سبتمبر 2017
- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة يوم 23 سبتمبر 2017

أعضاء اللجنة العلمية :

- أ.د/ حفيظ عاشور، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
أ.د/ صائغي مبارك، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
أ.د/ شيهوب مسعود، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د/ بليمان يمينة، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
د/ عمارة فوزي، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
د/ مراد الزهرة، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
د/ خوادجية سميحة حنان، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
د/ شريط وسيلة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د/ ميحي عبد الحق، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د/ بعناش ليلي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د/ زواوي الكاهنة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د/ شبيرة سفيان، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
- ### أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى :
- د. بن يسعد عذراء، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة النائبة الأولى لرئيس اللجنة
د. محروق كريمة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة النائبة الثانية لرئيس اللجنة
د.بن حبيلس أمينة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
د. بوحوش هشام، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
د. ربيعي حسين، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
د.خوجة سعاد، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
د.ليندة بومحراث، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د.خلفة عبد الرحمن، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
د. ساعد تبنينات، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
أ. بن الشيخ نبيلة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
أ. ليطوش دليلة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
أ. خروفة غنية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
أ. بن تركي ليلي، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
أ. بوكورو منال، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة
السيد بن اعراب عبد الرشيد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة

شروط المشاركة :

- يجب أن يكون ملخص المداخلة يتضمن إضافة إلى معلومات المتدخل، إشكالية و خطة مبدئية للبحث.
- أن تكون المداخلة في أحد محاور الملتقى.
- أن يتصف موضوع المداخلة بالجدية و يكون متمسما بالأصالة العلمية
- أن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو قدم في ملتقيات.
- أن لا يزيد عدد صفحات المداخلة عن 20 ورقة.
- أن يكون نوع الخط بالعربية simplified arabic بحجم 14، و باللغة الأجنبية Times New Roman بحجم 12، و الهوامش في آخر كل صفحة من المداخلة.
- ينبغي أن تتضمن المداخلة توصيات و اقتراحات.
- لا تقبل المداخلات الثنائية.

- الالتزام بمواعيد إرسال استمارة المشاركة المرفقة و نص المداخلة
- ترسل الملخصات و المداخلات على البريد الالكتروني للملتقى

mokhadirate.cne2017@yahoo.com

ملاحظة مهمة :

- استمارة المشاركة متوفرة على الموقع الالكتروني لكلية الحقوق جامعة قسنطينة : www.fac.umc.edu.dz/droit
- الرد يكون إلا على الملخصات المقبولة فقط
- ترسل دعوات المشاركة في الملتقى بعد استقبال المداخلات كاملة.
- لمزيد من المعلومات الاتصال على الرقمين التاليين :
0796-54-24-73 أو 0555-19-18-08
- ايميل الملتقى : mokhadirate.cne2017@yahoo.com